الاقتصادى

تحسين بيئة الأعمال
وخلق قدرة تنافسية
للصناعـــات المصـــرية

دراسة تحليليه

بقلم

دكتور مهندس/ نادر رياض

ملحق يوزع مع عدد ١٣ يناير ١٩٩٧

مقدمـــه

انتهي عقد الثمانينات وقد أخذت بتلابيب الأقتصاد المصري أزمه حاده استدعت العلاج السريع . فإلي جانب مشكلات وأعباء التنميه انتقلت الينا موجة الركود التضخمي من خلال علاقات الإعتماد المتبادل مع العالم الرأسمالي المتقدم .

ومن الممكن تلخيص أبعاد الأزمه الأقتصاديه في مطلع العقد الحالي فيما يلي :

أ - ارتفاع معدل التضخم حتي وصل ٢١,٢٪ عام ٩٠/٨٩ بينما كان حوالي ١٠٪ في بداية الثمانينات .

ب - الركود الإقتصادي ممثلاً في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الي مابين ٢,١٪ و٢,٤٪ وهو معدل أقل من نمو السكان مما يعني تدهورا في متوسط دخل الفرد ، ويتمثل الركود كذلك في ارتفاع معدلات البطاله الي ١٥٪ من القوه العامله (وهي في الواقع أكثر من ذلك إذا أضفنا البطاله الجزئيه والبطاله المقنعه).

ومن تفاعل هاتين الظاهرتين نشأت أبعاد أخري للأزمه . فبلغ العجز في الميزان التجاري ٨,٣ بليون دولار في عام ٩٠/٨٩ ، وبلغ العجز الكلي في ميزان المدفوعات في السنه نفسها ١,٢ بليون دولار . ويعود هذا الفرق الي الفائض في ميزان العمليات غير المنظوره أو الخدمات والي تحويلات العاملين المصريين في الخارج .

وهذا العجز الخارجي مترتب علي ضعف أداء الإقتصاد المحلي وبالتالي نقص القدره التصديريه الي جانب التضخم الذي يجعل المنتجات المحليه أعلي سعراً وأقل جاذبيه بالنسبه للعالم الخارجي . كما أن هذا العجز يعني قصوراً في النقد الأجنبي اللازم للقيام بالأستثمارات المحليه ، فإذا أضفنا الي ذلك قصور المدخرات المحليه كانت النتيجه هي اللجوء الي الدين الخارجي الذي بلغ ٤٦,١ بليون دولار . وبلغت خدمة الدين من فوائد واقساط سنويه ٤٦٪ من حصيلة الصادرات تاركه ماتبقي للاستثمار المحلي ، ومع قصور مصادر التمويل الخارجي والداخلي احتاجت الحكومه الي تمويل عجز الميزانيه بواسطة التمويل التضخمي أي طرح نقود جديده تزيد من مشكلة التضخم ، وهكذا

صارت كل مشكله تغذي المشكلات الأخري . وتزيدها تعقيداً . ويظل التضخم والركود هما العنصرين الأوليين اللذين تتركب من تفاعلهما بقية مظاهر الأزمه .

سياسة الإصلاح الإقتصادي

بدأت سياسة الإصلاح الإقتصادي مرحلتها الأولي في الربع الثاني من عام ١٩٩١ بعد توقيع اتفاقيتين إحداهما مع صندوق النقد الدولي في ابريل للقيام بالإجراءات العاجله لتثبيت الأقتصاد عن طريق خفض التضخم وعجز الموازنه وعجز ميزان المدفوعات وغير ذلك من التغيرات الأقتصاديه الكليه ، والثانيه مع البنك الدولي للقيام بالإصلاحات الهيكليه لتحسين أوضاع قطاع الأعمال العام ورفع كفاءته ثم تحويله الي القطاع الخاص الذي يستهدف له أن يأخذ القياده في النشاط الأقتصادي . ويكمل هاتين الاتفاقيتين ، الأتفاق مع الدائنين الدوليين من أعضاء نادي باريس لإسقاط نسب تدريجيه من الديون بناء علي مدي نجاح إجراءات الإصلاح الاقتصادي المتفق عليها .

ولقد انتهت المرحله الأولي لتبدأ المرحله الثانيه فعلياً في يونيو ١٩٩٣ ومن المخطط لها أن تستمر ثلاثة أعوام .

لقد وضع برنامج الإصلاح السيطره علي التضخم وتخفيض معدلاته في مقدمة أهدافه مستخدماً وسائل السياسه النقديه والماليه التي ترمي الي خفض الطلب الكلي . وفي الوقت نفسه استهدف البرنامج رفع مستوي أداء الاقتصاد ككل من خلال تعديل توجيهاته من اقتصاد مدار مركزياً وقائم علي قطاع عام ينتج اساساً للسوق المحليه الي اقتصاد يقوده القطاع الخاص والقرارات الاقتصاديه المعتمده علي قوي وآليات السوق وينتج للمنافسه في الأسواق الخارجيه .

لقد حققت المرحله الأولي للإصلاح الاقتصادي اهدافها كامله طبقاً لما تؤكده نتائجها ومؤشراتها الكليه مع الأخذ في الإعتبار أن التحكم في الطلب الكلي لتخفيض الضغوط التضخميه سياسه اقتصاديه قصيره الأجل فهي برغم أهميتها ليست علاجاً كاملاً للأزمه حيث تراجع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وتزايد معدل

البطاله . لذلك تضمنت المرحله الأولي من برامج الإصلاح الإقتصادي إجراءات تستهدف معالجة تلك المشكلات أهمها تحرير الأسعار وتحرير التجاره الخارجيه وإصلاح القطاع العام والخصخصه وإصلاح الإطار التنظيمي للسوق المحليه . ولكن هذه الإجراءات ذات آثار بعيده المدي ومن الصعب ربطها بالنتائج الكليه .

وبالنسبه لإصلاح الإطار التنظيمي للسوق فإن الدوله قد استهدفت من ذلك خلق المناخ المناسب لحرية ممارسة الأنشطه الأقتصاديه أمام القطاع الخاص ، وفي هذا المجال تم استبدال نظام الحصول علي ترخيص من الهيئه العامه للتصنيع بنظام أبسط يتطلب مجرد تسجيل المشروع الاستثماري لدي الهيئه وذلك باستثناء عدد قليل من المشروعات الاستثماريه ، والي جانب ذلك يتم تبسيط إجراءات توسيع الطاقه الإنتاجيه للمشروعات وإجراءات انتقال محل النشاط .

وتشير توجيهات المرحله الثانيه من برنامج الإصلاح الي الأستمرار في التركيز علي الإجراءات الماليه والنقديه والانكماشيه للسيطره علي التضخم ، مع التعجيل بتحرير الأقتصاد في مجالات الأسعار والتجاره الخارجيه وخصخصة قطاع الأعمال العام . والي جانب ذلك تتجه الحكومه في إطار تلك المرحله الي انعاش الأقتصاد والتخفيف من حالة الركود والبطاله بواسطة تحفيز الطلب الكلي من خلال العمل علي خفض اسعار الفائده وخفض نسبة الأحتياطي من ودائع النقد لدي البنوك .

إن التحديات التي يواجهها الأقتصاد المصري تحديات بالغه التعقيد والصعوبه ، ورغم ماتبذله الحكومه من جهود مضنيه في برنامج الإصلاح الأقتصادي إلا أن هذا البرنامج برنامج إصلاحي وليس استراتيجية للتنميه . فتخفيض التضخم وتخفيض عجز الموازنه واستقرار اسعار صرف الجنيه وتقييد النشاط الأقتصادي للحكومه في دوائر معينه ، هذه كلها عناصر ذات مردود إيجابي بلاشك وهي تمهد الطريق للإنطلاق نحو الهدف الأشمل والأعم وهو التنميه الأقتصاديه والإجتماعيه التي تأخذ في اعتبارها ليس فقط ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي - ومن ثم ارتفاع متوسط دخل الفرد - وإنما أيضاً التخلص من البطاله وسوء توزيع تكاليف النمو ومنافعه واختلال التوازن بين القطاعات

الأقتصاديه .... الي آخر قائمة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد والمجتمع المصري

والإنجازات التي يحققها برنامج الإصلاح الإقتصادي بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين تحتاج أن توضع في إطار رؤية شامله وخطه عمل قوميه لإحداث تنمية اقتصاديه و اجتماعيه متعاظمه ، والإستفاده من هذه الفرصه التاريخيه قبل أن تضيع ، ويختزل المكسب في مجموعة أرقام عن انخفاض العجز والديون الخارجيه وارتفاع متوسط دخل الفرد .

ولكي يحدث ذلك فإن تلك الرؤيه الشامله وخطة العمل القوميه يجب أن تركز علي تحسين بيئة الأعمال ومناخ الإستثمار في مصر بما يكفل انطلاقة قويه عملاقه للمجتمع الإنتاجي المصري .

الطريق الي تحسين بيئة الأعمال ومناخ الأستثمار في مصر

أولاً : خفض التكلفه الإنتاجيه :

إن المرحله القادمه يجب أن تضع ضمن اهدافها الأساسيه خفض الأعباء عن المستثمرين والمنتجين لخفض تكلفة الإنتاج وزياده قدرته التنافسيه .

وهناك عدة محاور لتحقيق هذا الهدف أهمها :

(١) خفض فوائد القروض البنكيه

علي المشروعات الصناعيه التفرقه بين أوعية التمويل المختلفه إذ أن تمويل الأصول الثابته للمشروعات يجب أن يختلف في قيمة فائدته عن تمويل الخامات ومستلزمات الإنتاج وهو أمر قد راعته مصلحة الجمارك اعترافاً بوجهة النظر هذه .

لابد من نظرة متكامله موحده لفكرة النشاط الخاص .

(٢) إعادة النظر في العبء الضريبي والرسوم والتأمينات بصفه عامه

أ - بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٣١ وافق مجلس الشعب علي مشروع قانون الضريبه الموحده بعد مناقشات طويله ، وقد استجابت الحكومه لتعديل بنود كثيره إلا أن معدلات الضرائب المباشره عاليه جداً .

ليس ملائماً علي الإطلاق أن تكون المعدلات علي النحو الوارد بالقانون كما يلي :

- حتي ٢٥٠٠ جنيه	٢٠٪
- أكثر من ٢٥٠٠ الي ٧٠٠٠ جنيه	٢٧٪
- أكثر من ٧٠٠٠ الي ١٦٠٠٠ جنيه	٣٥٪
- أكثر من ١٦٠٠٠ الي ٢٧٠٠٠	٤٠٪
- أكثر من ٢٧٠٠٠ الي ٦٨٠٠٠	٤٥٪
- أكثر من ٦٨٠٠٠ جنيه	٤٨٪

هذه المعدلات تحتاج الي إعادة نظر فالضرائب ليست فقط عبئاً علي الأرباح تعمل علي الإحجام عن التوسع في الإنشطه الأستثماريه ولكنها ايضاً زياده في التكاليف . الأمر الذي لا تستطيع في ظله أن تنافس المنتجات المحليه مثيلاتها العالميه علي ارض الوطن أو في الأسواق العالميه .

ب - فرضت الدوله لظروف معينه سنة ١٩٨٤ رسم تنميه الموارد الذي يحصل بواقع ٢٪ علي الإيرادات التي تزيد علي ١٨٠٠٠ جنيه .

هذا الرسم يعتبر ضريبه حيث أن كلمة " رسم " تعني مبلغاً يؤدي مقابل خدمه من الدوله ، وهذا بالطبع لا يتوافر في رسم تنمية الموارد ، أما الضريبه فهي التزام يؤدي للدوله .

لذا فإن الأمر يقتضي النظر في إلغاء رسم تنمية الموارد بعد صدور قانون الضريبه الموحده .

يجب ألا ننظر الي هذا الرسم نظره قاصره علي أنه موارد فقط فهذا يجعل الأقتصاد المصري تكلفته عاليه في الوقت الذي نريد فيه المنافسه الدوليه مع المنتج الأجنبي الذي يخضع لمثل هذه الأنواع من الضرائب .

جـ - من المعروف أن النشاط الأقتصادي لا ينتعش إلا إذا اتيحت له فرصة انتقال الموارد من يد الي يد حيث أن نجاح السوق معناه انسياب الموارد بين الأفراد والقطاعات بسهوله ومرونه بحيث تنتهي في يد أحسن من يديرها ويستفيد منها ويفيد المجتمع . ووجود عقبات أمام انتقال الموارد يعرقل قيام السوق .

وهنا نجد أن قانون الضرائب يفرض رسوماً إضافيه علي تعدد مرات البيع ، أي أنه يعاقب العمل التجاري في حين أن السوق قائمه علي فكرة التبادل التجاري . وكلما زادت سرعة انتقال السلع والخدمات زاد الإنتعاش الإقتصادي .

لهذا يجب النظر في الغاء الرسوم الإضافيه علي تعدد مرات البيع .

د - يجب إعادة النظر في نظم التأمينات الإجتماعيه بحيث تفتح المجال للصبيه للتعلم وتشجيع الورش علي استيعاب الصبيه والمتمرنين لديهم والنظر الي هذا الأمر علي انه أداء لواجب وطني لا نحمله أعباء تأمينيه تدفع الحرفي الي الحرص علي التخلص من الصبيه والمتمرنين ومن ثم تحرم البلاد من مدرسة حقيقيه لتدريب الحرفيين هي في أشد الحاجه اليها .

هـ - دراسة الأسباب الحقيقيه وراء التهرب الضريبي والأستفاده بنتائجها في تصويب المسار حيث أن التهرب من الضرائب المباشره أدي الي زيادة الضرائب غير المباشره مثل الدمغه وضريبة المبيعات والرسوم الجمركيه علي مستلزمات الإنتاج والرسوم التي تحصل علي كافة الأنشطه بحيث صار كل نشاط يفرض عليه رسماً لصالح الدوله أو لهيئة رقابيه .

كل هذا يدفع إلي التهرب بكل الأساليب الممكنه التي تؤدي الي سلبيات كثيره نظراً لأن الأعباء غير واقعيه .

(٣) مراجعة أسعار الطاقه

سواء كانت كهرباء أو مياه أو وقود (بأنواعه) بحيث توجد شرائح متدرجه في الرخص كلما زاد الأستهلاك والأخذ بفكرة " كبار المستهلكين " .

(٤) الرسوم الجمركيه

هناك جهود كبيره تبذلها الدوله بصفه دائمه لمراجعة الرسوم الجمركيه علي مستلزمات ووسائل الإنتاج ، ويحتاج الأمر الإستمرار قدماً في هذا الاتجاه لتحقيق التوازن الأمثل بين الرسوم المفروضه علي مستلزمات ووسائل الإنتاج وتلك المفروضه علي السلع والمنتجات المستورده للمستهلكين في ظل التحديات القائمه .

ثانياً : الإستثمار في البشر

نحن نمتلك في مصر ثروات بشريه هائله وقوي فكريه خلاقه قادره علي الإبداع والتطوير ، ولابد لنا من وضع برامج أكثرفاعليه لأستغلال تلك القوي البشريه واستثمارها بما يعمل علي تفجير طاقاتها .

إن دراسة مسار وتجارب جميع الدول المتقدمه تؤكد علي أهمية الأستثمار في البشر كأساس لأنطلاقه وتقدم المجتمع .

لابد من الأرتفاع بقيمة الإنسان واحتياجاته في جميع مؤسسات المجتمع وتدريبه وتأهيله لترتفع إنتاجيته ، وكذلك يجب تهيئة البيئه وخاصه ظروف العمل بالأهتمام بالحاله النفسيه والبيئيه التي تعمل في ظلها القوه العامله . ويجب رفع توقعات المجتمع ككل وتحضيره بقوة دافعه حتي يخرج البشر أحسن ماعندهم بما يؤهلهم للإبتكار ومواجهة المنافسه الشرسه في العالم ... بل علي أرضنا .

ومن الضروري أن يتم إبراز وإلقاء الضوء علي عناصر النجاح ونجوم المجتمع الجديد لتشجيع الآخرين فالمجتمعات تنمو كلما أخرجت نجوماً جدداً في مجالات الإداره والتصميم وغيرها .. علي أن يتم استخدام معايير عالميه في قياس نجاحات البشر .

ويجب أيضاً تدعيم قيم عمل جديده في المجتمع ، وثقافه جديده مثل احترام الوقت ، واحترام البعض ، وإبراز الطاقات الناجحه المتميزه ، والعمل الجماعي ، والتعامل مع المؤسسات الأجنبيه .

وتلك مهمة الإداره سواء الإداره العامه أو الإداره داخل كل مؤسسه ، فالمسئوليه هي مسئولية جميع المؤسسات والشركات في تنمية المهارات وإكتساب مهارات جديده لكل

فرد عامل في المجتمع للوصول به الي المستوي العالمي .
الإستثمار في البشر يجب أن يكون محور اهتمام جميع المديرين .

ثالثاً : تعظيم دور البحث العلمي

يجب ألا ننظر الي أنشطه البحث العلمي علي أنها نوع من الترف ، إن للبحث العلمي دور كبير في تطوير الحياه علي ارض مصر ، والقرن القادم يستلزم استثمار الطاقات العلميه من خلال الأنفتاح علي مراكز البحث العلمي في الدول المتقدمه وبما يتفق وتطوير الحياه والتنميه علي أرضنا ، ولن يتحقق ذلك إلا إذا تم تخصيص ميزانيات مناسبه لذلك .

إن المؤسسات الصناعيه المتقدمه في العالم تنفق مليارات الدولارات علي البحث العلمي ، لذا فإننا في هذا المجال نقترح مايلي :

١ - العمل علي زيادة الوعي بأهمية البحث العلمي في جميع مؤسسات الدوله من خلال ندوات ومؤتمرات للقاده وكبار المسئولين في تلك المؤسسات بحيث تزداد القناعه بتخصيص ميزانيات للبحث العلمي في مختلف المؤسسات .

٢ - إسهام المؤسسات الإنتاجيه في دعم الجامعات ومراكز البحوث وفي دعم صلات العلماء بالخارج ، ويمكن بحث ودراسة ذلك وإعداد اطار تنظيمي له من خلال تعاون مشترك بين اتحاد الصناعات والمجلس الأعلي للجامعات ووزارة البحث العلمي .

٣ - إعداد فريق من المتخصصين في الإعلام عن البحث العلمي وتسويق البحوث العلميه ومساعدة الجهات المستفيده في التعرف علي حاجاتها البحثيه .

رابعاً : تعظيم دور الصناعات الصغيره

إن تجربة النمور الأسيويه القريبه منا من حيث الظروف الدوليه وحسابات الزمن تصبح هي التجربه الأقرب الي المدارس والإستفاده والمحاكاه في التطبيق . والبالغ الأهميه في تجربة النمور ، وما يتطلب نظرة سريعه وفاحصه يرتبط باعتماد تحول هذه الدول الي دول صناعيه جديده علي بناء قاعدة صناعيه واسعه وعريضه وعميقه ترتكز علي مفهوم علمي ومتطور للصناعات الصغيره والمتوسطه وكأنها العصب الرئيسي للتقدم والنمو

السريع ، بل والأهم من كل ذلك انها الركيزه الرئيسيه التي تقدم الحلول السحريه لدعم جهود التنميه السريعه لما توفره من قدرة علي تشغيل الأيدي العامله المحليه وزياده القيمه المضافه للموارد والإمكانيات المحليه والوطنيه وإمكاناتها في توفير مستلزمات ومكونات الأنتاج للصناعات الكبري والثقيله حتي لاتعيش عالة علي الخارج وحتي لا تستنزف احتياجاتها موارد النقد الأجنبي وتتحول في كثير من الأحيان الي العبء علي النمو بدلا من أن تكون اضافه ايجابيه لعناصره واصوله .

إن هذه النوعيه من الصناعات الصغيره والمتوسطه بمفهمومها الحديث والمتطور تحتل موقفاً متميزاً من رصيد القدره التصديريه للنمور الأسيويه من خلال تنظيم يضمن لها توفير المعلومات والبيانات وتوفير الرقابه علي الجوده وضمان التسويق من خلال الشركات والتنظيمات العملاقه والكبري التي تملك القدره علي التعامل مع الأسواق العالميه ومؤهله بإمكانياتها لمتطلبات هذه المعاملات .

وتشير نتائج دراسة التجربه اليابانيه والكوريه الي انه كان لتنمية الصناعات الصغيره والمتوسطه منذ الأيام الأولي للتصنيع أثر كبير في نهضة وتقدم اقتصاديات هذه الدول ونموها السريع . وكانت الصناعات الصغيره والمتوسطه تتمثل اساساً في مقاولين من الباطن لشركات اكبر ومؤسسات متعددة الجنسيه . وترتكز العلاقه بين هذه الصناعات والمؤسسات الكبري علي مبدأ راسخ يتمثل في قيام المؤسسات الكبري بتوفير السوق والمساعده التقنيه للنمو لهذه الصناعات إيماناً بأن تنمية تلك الصناعات تحتاج الي رعاية مؤسسات أكبر .

وقد استفادت ماليزيا من التجارب اليابانيه والكوريه فحذت حذوهما .

نشأت الصناعات الصغيره والمتوسطه في ماليزيا بصورتها التقليديه والقديمه في ظل خبره تكنولوجيه اساسيه منخفضه نسبياً ، وتغطيه سوق محليه محدوده ، واستثمارات قليله ، وجهاز اداري بسيط . وكانت تقوم في اول الأمر علي النظام الأسري وتنتج سلعاً لمنافذ أسواق الجمله المستقره . ومع المرحله القديمه كانت الصناعات الصغيره والمتوسطه أنشطه هامشيه ذات اسهام منخفض من حيث القيمه المضافه ومستقله نسبياً عن بعضها البعض إن لم تكن مستقله تماماً . ومع النمو القوي للتصنيع وإنشاء صناعات

ثقيله مثل صناعة الصلب والسيارات في بداية الثمانينيات من جانب الحكومه تغيرت طبيعة وبنية الصناعات الصغيره والمتوسطه في البلاد بحيث اصبحت اكثر اندماجاً مع ماتخدمه من مؤسسات اكبر وأكثر تطوراً بما يضمن ادارتها بكفاءه وبطريقه سليمه . واصبح مفهوم انظمة الإنتاج ومراقبة الجوده وتأكيدها والإداره الحديثه هي سمات تلك الصناعات .ومع دعم المؤسسات الكبري والمتعددة الجنسيه لهذه الصناعات اصبحت المؤسسات الماليه اكثر استعداداً لتقديم مساعدات ماليه لها من أجل نموها وتحديثها .

ومع تعميق التصنيع نشأت صناعات صغيره ومتوسطه ذات تكنولوچيا رفيعه وخاصه في مجالات التشكيل الدقيق للبلاستيك ، وتصنيع الأسطمبات ، والصب الدقيق للمطاط وطرق المعادن ، وتصنيع اجزاء الحاسب الالي وخاصه تجميع الدوائر المتكامله ، وتصنيع مكونات السيارات وسلع كهربائيه كثيره . وقد وجدت منتجات الصناعات الصغيره والمتوسطه مكانها في سوق التصدير ايضاً .

ولقد حقق التصنيع السريع بهذه الصوره قفزه ضخمه وحقيقيه في الصادرات ترتكز اساساً علي السلع الصناعيه حيث تصل صادرات ماليزيا من السلع الصناعيه نحو ٦٠٪ من اجمالي صادراتها ويتوقع ان ترتفع النسبه الي ٨٠٪ مع سنة ٢٠٠٠ .

وتؤكد تجربة النمور الأسيويه علي أن الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيره والمتوسطه لايقل في أهميته علي الإطلاق عن دور المؤسسات الكبري والشركات العملاقه .

ولايقتصر دعم ومسانده الصناعات الصغيره والمتوسطه علي الشركات الكبري صاحبة المصلحه المباشره ولكن الحكومات تعتبر نفسها ملتزمه التزاماً كاملاً بدعمها وتنميتها بكافة الصور والأشكال الممكنه مثل المساعدات الماليه ، ودراسات الجدوي والترويج التسويقي والتدريب ، والإرتقاء بالتصميمات وتحسين النوعيه والإنتاجيه ، وتنمية اسواق التصدير .

وتوضح تجربة الصناعات الصغيره والمتوسطه في الدول النمور علي الحاجه القصوي لهذه الصناعات الي مساندة وتدعيم مؤسسات التمويل الإنمائي حتي تنمو

ويتسع نطاق نشاطها ، والتركيز دائماً علي وضع سياسات محليه لتشجيع النمو السريع للتقدم التكنولوچي للصناعات الوطنيه للتوازن أوضاعها في ظل سياسات الحريه الأقتصاديه وتستطيع المنافسه والإستمرار .

إن الصناعات الصغيره في مصر لازالت تعاني من الكثير من المشاكل رغم ماتبذله الدوله من جهود في هذا المجال .

فبالإضافه لخلو الساحه امام الصناعات الصغيره في أي مجال من التوجيه الفني الذي من شأنه ارشاد وتوجيه تلك الصناعات الي ماتحتاجه من معلومات فإن هناك مشاكل اخري لا تقل اهميه عن ذلك منها الخلل في انتظام حصولها علي الخامات المناسبه سواء من حيث السعر أو التوقيت المناسب وعدم الإلمام بدرجه كافيه بالمواصفات الحاكمه لكل منتج وكذا قلة الدرايه بمستويات الدقه المطلوب توافرها بالآلات والمعدات التي تستعملها ، وبعدها عن مصادر الصيانه الفنيه ووسائل المعايره والقياس المطلوب توفيرها دورياً وبعد كل صيانه ونقص المبادىء الأساسيه في الإداره والتنظيم والتخلف الذي يسودها في مجال التسويق والتوزيع والتغليف وبعدها كلياً عن مفاهيم الإنضباط الصناعي والمهني.

لاخلاف علي اهمية وحيوية دور الصناعات الصغيره واثره علي التنميه الصناعيه والأقتصاديه والإجتماعيه ، فالدول التي حققت نمواً سريعاً هي تلك التي تبنت اطاراً عاماً ناجحاً للسياسه التي تنهض بالصناعات الصغيره .

ويمكن للدوله دعم الصناعات الصغيره من خلال :

١ - الدعم المالي :

وذلك في اطار سياسه قوميه عامه وثابته محددة المعالم تقوم بتنفيذها من خلال بنوك التنميه الصناعيه ، إذ ان حل مشكلات التمويل سوف يسهم في حل مشكلة الحصول علي الخامات والآلات الملائمه سواء كانت تنتج محلياً أو يتم استيرادها من الخارج . وقد تتجه تلك البنوك الي شراء الخامات والآلات علي نطاق موسع مستوفيه فيه شروط الجوده وملائمة السعر ، وتشوينها في مجمعات توضع تحت تصرف

الصناعات الصغيره واحتياجاتها بما يجنبها الخوض فيماتجهل من عمليات استيراديه وتمويليه لا درايه لها بها .

٢ – توفير قاعده للبيانات :

لتكون في خدمة تلك الصناعات خاصه فيما يتعلق بكيفية الحصول علي خاماتها وآلاتها والأسواق الداخليه والخارجيه ، والمواصفات القياسيه الفنيه الخاصه بالمنتجات والخامات ، وطرق الحصول علي وسائل الدعم المختلفه سواء كانت تمويليه أو تسويقيه أو فنيه .

٣ – العمل علي رفع مستوي العماله فنياً ومهنياً :

لاشك أن الإنضباط المهني والكفاءه الفنيه محوران لاغني عنهما لرفع قيمة العماله ومردودها علي العمل إذ ان الأستثمار الصناعي لن يتقدم دون الإعتماد علي عماله فنيه ذات مستوي مهني مناسب وتتمتع بروح الإنضباط هذا الأمر في حد ذاته سيؤتي بأثره المطلوب في توفير فرص العمل للعماله المحليه داخل البلاد وفتح باب العمل لها بالخارج مع تمكين تلك العماله من مستوي افضل في الأجور لذا فإنه يتعين أن يواكب التطور الصناعي المنشود تطور سريع في السياسه التأهيليه والتدريبيه لملاحقه هذه التغيرات بنفس درجة التسارع مع اعطاء الأهميه اللازمه للإلتزام بنفس نوعيات التأهيل المهني بأستعمال نفس البرامج بأرقامها الكوديه المطبقه عالمياً .

٤ – التسويق :

يجب ان تمد الدوله يد العون لتلك الصناعات الصغيره من خلال رؤيه قوميه توجه مسارها لتصبح صناعات مغذيه من ناحيه وتوجيهها لسد حاجة الأسواق والمستهلكين من ناحيه أخري والوصول بالجانب المتفوق منها للدخول في المجالات التصديره .

٥ – الدعم الفني :

يجب أن توفر الدوله لتلك الصناعات امكانيات التطوير سواء الفني منها أو الإداري او التمويلي عن طريق توفير امكانيات تقديم المشوره اللازمه لها في حل مشكلاتها من خلال مؤسسات استشاريه وتنمويه خاصه تخضع لإشراف الدوله ، علي

أن تشمل تلك الخدمات المشوره التي تمكنها من حل مشكلات الضرائب والجمارك وقوانين العمل .

٦ – دعم التنسيق :

لتصير الصناعات الصغيره أكثر اندماجاً مع ماتخدمه من مؤسسات اكبر وأكثر تطوراً بحيث تعمل تلك المؤسسات علي المعاونه في تطوير هذه الصناعات .

خامساً : تطوير قوانين العمل

إننا في مسيس الحاجه الي مراجعه شامله وتطوير جذرى لقوانين العمل التي صدرت في ظل نظام الحكم الشمولي وسيطرة الدوله علي وسائل الإنتاج لتناسب واقع التغير الحالي والمستقبلي وتتفق مع التحول من الأقتصاد الموجه الي الأقتصادي الحر ، وبما ينادي به من أن جوده الأداء أصبحت هي المقياس في اداء العمل وانه لإمكان في مجتمع الغد للتنابله الكسالي المتواجدين في مواقع العمل في غيبه من قياس معدلات الأداء وذلك لتحقيق التوازن الدقيق الذي يحكم العلاقه بين طرفي العمليه الإنتاجيه من عمال واصحاب عمل . فكما أن اصحاب الأعمال عليهم – قبلوا أم رفضوا – أن ينزلوا لمحك المنافسه وقبول التحدي في مجتمع لن يقبل إلا الأقوياء فإن نفس القواعد لابد أن تنتقل بالاحرى للعامل ايضاً.

أن دور الدوله من خلال قوانين العمل يجب أن يقوم علي اساس اعتبار الدوله كطرف محايد يري المصلحه العامه من منظورها العام بما يحقق المصلحه العامه ويحافظ علي الوفاق والعداله الإجتماعيه والإرتقاء بأداء الصناعه المصريه .

ولا يمكن ان نتصور تقدماً صناعياً دون انضباط صناعي ... كما لايتحقق الأنضباط في ظل قوانين عمل لاتجيز لصاحب العمل محاسبة العامل المقصر بما يتناسب مع درجة تقصيره .

أن تحول الدوله من نظام الأقتصاد الموجه الي نظام الأقتصاد الحر يجب ان

يصاحبه تحول في قوانين العمل تتيح الفرصه امام ممثلي اصحاب العمل وممثلي العمال للتفاهم علي شروط العمل والتفاوض في ذلك بما يحقق المصلحه المشتركه إذ انه لن يستقيم النظام لحساب طرف علي طرف آخر لأن نجاح المجتمع الصناعي فيه نجاح للطرفين وفشله فيه خساره للطرفين ايضاً .

إن لدينا في مصر مشكلتين اساسيتين في هذا المجال/مجال العمل والعماله/ألاوهما :-

أ - البطاله بما لها من ابعاد ليست خافيه على احد ولا حل لها إلا بالتوسع في معدلات تشغيل الأيدي العامله والأعتماد عليها كماً على مختلف مستوياتها .

ب - الإنتاجيه بجوده عاليه وتكلفه منخفضه .

لم يعد ممكناً تشجيع القطاع الخاص علي الأستثمار مع زياده توفير فرص العمل إلا اذا روعيت مصالحه بنفس الدرجه التي تراعي فيها مصالح الطبقه العامله .

وهناك الكثير من الدول الرأسماليه مثل ألمانيا الأتحاديه التي أفسحت المجال للتدرج في الإعفاءات الضريبيه أو في المنح والمزايا التمويليه امام التدرج التصاعدي في تشغيل الأيدي العامله ، الأمر الذي أوجد مصلحه واضحه في اختيار التكنولوچيا المستخدمه للأيدي العامله بدلاً من الأخذ بالتكنولوچيا الموفره لها .

لذا فإننا بحاجه الي قوانين عمل جديده تتوازن فيها المصلحه القوميه العامه التي تتمثل في مكافحة البطاله عن طريق تشغيل الأيدي العامله مع المصلحه الخاصه الراميه الي خفض التكلفه مع الألتزام بالأرتقاء بالجوده والأنضباط الصناعي .

ويمكن لقانون العمل الجديد أن يشترط حداً ادني للأجور والمزايا الإجتماعيه تاركاً كل ماهو خلاف ذلك لأتفاقيات العمل التي تتم بالتفاهم والتفاوض بين أصحاب العمل والعمال اذ أن سوق العماله واحتياج اصحاب الأعمال ستخضع لقوانين العرض والطلب ... الأمر الذي سينتج عنه إيجاد مزايا متدرجه ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإمكانيات الفعليه للعمال وذلك بصوره مرنه تتزايد تصاعدياً طبقاً لمستوي الإرتقاء في الإنتاج والأداء والجوده وهي معايير صناعيه حقيقيه بكل المقاييس .

سادساً : تهيئة مناخ الأستثمار في مصر

يعتمد تهيئة مناخ الأستثمار في مصر علي عدة اجراءات تنظيميه وتشريعيه وذلك علي النحو التالي :

١ - الإجراءات التنظيميه وتعتمد في الواقع علي إعادة النظر في اهداف الهيئه العامه للأستثمار حتي يمكنها أن تضطلع بدور أكثر ايجابيه في تهيئة مناخ الأستثمار في مصر مثال ذلك :

١/١ - أن تقوم الدوله عن طريق الهيئه العامه للإستثمار بإنشاء وتوفير المباني والمنشأت الصناعيه بعد تزويدها بكافة المرافق الأساسيه في المناطق والمدن الصناعيه وتأجير تلك المباني والمنشأت الصناعيه الي صغار المستثمرين المصرين تشجيعاً لهم علي الأستثمار بحيث يكون ايجار تلك المباني والمنشأت متزايد القيمه مع تقادم المشروع

٢/١ - انشاء اليه للتحكم في الخلافات التي قد تنشأ بين المستثمر ومختلف قطاعات الدوله لحل تلك الخلافات بصوره سريعه ومباشره دون اللجوء الي التقاضي الذي قد يستغرق الكثير من الوقت والجهد مما قد يعرض بعض اطراف الخلاف الي خسائر يمكن تجنبها عن طريق التحكيم ، ويتم ذلك بإنشاء لجان تحكيم برئاسة احد السادة المستشارين وعضوية محكم من الهيئه العامه للإستثمار ومحكم من التنظيم الصناعي أو التجاري التابع له المستثمر ومحكم من قبل المستثمر ومحكم الجهه الأخري الناشيء معها الخلاف .

٣/١ - أن تقوم الهيئه العامه للأستثمار بإصدار نشره دوريه تخاطب بها المستثمرين التابعين لها وتحيطهم علماً بالبيانات والإحصائيات الرسميه المتعلقه بإقتصاديات الدوله وإخبار المستثمرين بالقوانين المتعلقه بهم وشرحها وتفسيرها واللوائح والقرارات التي لها تأثير علي نشاطهم علي أن تدعو الهيئه السادة الكتاب والمفكرين الي نشر مقالات بها لهم .

٤/١ - اصدار نشرة دوريه بمعرفة الهيئه العامه لسوق المال تنشر فيها مقالات تتناول بالشرح والتحليل حركة سوق المال وبورصة الأوراق الماليه واسعار الأسهم والسندات وذلك تنشيطاً للأستثمارات في هذا المجال .

٢ - الإجراءات التشريعيه وتتلخص في تعديل بعض التشريعات التي لها تأثير سلبي علي الأستثمار في مصر :

١/٢ - الغاء ضريبة رسم الدمغه النسبيه المفروضه علي رؤوس اموال الشركات المساهمه والبالغ قدرها ١٢ في الألف سنوياً وتستحق في اول يناير من كل عام بصرف النظر عن ماحققته هذه الشركات من ارباح وخسائر ولما كانت هذه الضريبه تفتقرللعداله وهو احد العناصر الهامه والواجب توافرها في أي ضريبة مباشره أو غير مباشره إذ انه لايعقل أن تفرض ضريبه علي رؤوس الأموال المستثمره في الشركات المساهمه والتي تتعرض لمخاطر الخساره بينما ما يعادلها تماماً من الأموال المودعه بالبنوك والتي حتماً تحقق ارباحاً في صورة فوائد علي هذه الأموال لايستحق عليها ضريبة رسم الدمغه النسبيه .

٢/٢ - مد سنوات الإعفاء الضريبي للمشروعات بعدد سنوات الخساره التي تحققت في فترات الأعفاء الضريبي بحد اقصي خمس سنوات ، إذ ان هناك بعض المشروعات الصناعيه التي تحقق خسائر في فترات الإعفاء الضريبي الممنوح لها ، وهذا الأمر يعني عدم تمتع هذه المشروعات بأية اعفاءات ضريبيه في فترات تحقيق هذه الخسائر وتحقيقاً للعداله بين المشروعات وتشجيعاً للمستثمرين في الإستثمار في المشروعات التي تحقق خسائر في السنوات الأولي من عمر المشروع فإنه يجب مد سنوات الإعفاء الضريبي للمشروعات بعدد سنوات الخساره التي تحققت في فترات الإعفاء الضريبي

٣/٢ - اعفاء الأرباح الرأسماليه الناتجه عن اعادة تقييم الزصول من الخضوع

للضريبه وكذلك اعفاء الأرباح الرأسماليه التي قد تتحقق بمعرفة المشروع ذلك لأن هذه الأرباح في الواقع هي ارباح دفتريه تغفل تماماً نسبة التضخم الموجود بالأسواق ونسبة انخفاض القيمه الشرائيه للجنيه .

سابعاً: تعظيم حجم الصادرات

وذلك بالمساعده في فتح اسواق جديده والتعريف بالمنتج المصري في الأسواق الدوليه من خلال إجراءات محدده يتم اتخاذها اهمها :

(١) اعتماد مجموعه من المواصفات القياسيه المصريه

يقترح تبني إتحادالصناعات المصريه لفكره الأعتراف بمجموعه من المواصفات القياسيه المصريه التي لها مستوي مشرف يمكن قبولها دولياً وذلك لدي مجموعه من الدول أهمها الولايات المتحده الأمريكيه بالتبني لما اتبعتة إسرائيل في أجهزة الإطفاء الإسرائيليه واستخدامات الطاقه الشمسيه وبعض السلع الألكترونيه والتي تقبل الآن في السوق الأمريكي رغم عدم مطابقتها الحرفيه للمواصفات الأمريكيه (UL) .

ونقترح في هذا المجال البدء بمجموعه السلع والمواصفات القياسيه المصريه التاليه :

السلعه	المواصفات القياسيه
أجهزة إطفاء الحريق	١٩٩٢/٧٣٤ ، ١٩٩٠/١٤٩٤ ، ١٩٩٠/١٨٧١
السيـــراميـــك	٢٧٠ ، ١٩٨٨/٢٧١ ، ١٩٩٠/٢٩٣
منتجات الألمونيوم وسبائكه	١٧٥١ ، ١٩٨٩/١٧٥٢
الفـــلاتر	١٩٩١/٢٠٠٥ ، ١٩٩١/٢٠٠٦
أجهزة التكييف والتبريد والسخانات والغسالات	١٩٨٥/٣٧٨ ، ١٩٨٥/١٤٩٨ ، ٢٠٨٨ ، ٢٠٨٩ ، ١٩٩٢/٢٠٩٠

(٢) إنشاء تمثيل دائم للصناعات المصريه

في بعض العواصم الأمريكيه والأوربيه والأفريقيه كفكرة يتبناها إتحادالصناعات

المصريه وبتمويل تشارك فيه الدوله . هذا التمثيل سوف يساعد علي تحقيق مايلي :

١ - توفير البيانات والمعلومات الفنيه والسعريه وجميع متطلبات واتجاهات السوق.

٢ -إقامة معارض لعرض عينات من المنتجات المصريه المختلفه ذات الجوده العاليه خصوصاً تلك الخاصه بالصناعات الصغيره والصناعات المتفوقه فنياً والتي لا تتوافر لها الخبره والآليات التي تدعم صادراتها .

(٣) إنشاء لجنة دائمه بإتحاد الصناعات المصريه للمعارض الدوليه

تختص هذه اللجنه بالمعارض الدوليه والتعريف بها لدي أعضاء الأتحاد ، وتقديم الخبره والمعونه الفنيه التي تسهل للأعضاء الأشتراك في هذه المعارض بصوره لائقه .

الخلاصه

والمقترحات والتوصيات

يواجه الأقتصاد المصري مشكلات حاده منذ نهاية عقد الثمانينات استدعت العلاج السريع ، فقد ارتفع معدل التضخم ارتفاعاً كبيراً وحدث ركود اقتصادي خطير تمثل في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي ليصير أقل من معدل نمو السكان مما يعني تدهور في متوسط دخل الفرد وارتفاع معدلات البطاله بصوره مقلقه . ومن تفاعل تلك المشكلات حدثت ازمات أخري .

وبدأت الدوله سياسه الإصلاح الأقتصادي التي ركزت فيها علي إجراءات ماليه ونقديه وانكماشيه للسيطره علي التضخم ، والتعجيل بتحرير الأقتصاد وخصخصة قطاع الأعمال العام ، وتحفيز الطلب الكلي من خلال العمل علي خفض أسعار الفائده وخفض نسبة الأحتياطي من ودائع النقد لدي البنوك .

أن التحديات التي يواجهها الأقتصاد المصري تحديات بالغه التعقيد والصعوبه ، ورغم ماتبذله الحكومه من جهود كبيره في برنامج الإصلاح الأقتصادي إلا أن هذا البرنامج إنما

هو في الاساس برنامج اصلاحي وليس استراتيجيه للتنميه. ومن ثم فإن الإنجازات التي يحققها برنامج الأصلاح الأقتصادي يجب أن توضع في اطار رؤية شامله وخطه قوميه لإحداث تنميه اقتصاديه اجتماعيه متعاظمه تركز علي تحسين بيئة الأعمال ومناخ الأستثمار في مصر بما يكفل انطلاقه قويه عملاقه للمجتمع الإنتاجي المصري .

إستراتيجيه تحسين بيئه الأعمال ومناخ الأستثمار

يجب ان تركز هذه الأستراتيجيه علي مايلي :

أولاً : خفض تكلفة الأنتاج بما يعظم قدرته التنافسيه :

هناك عدة محاور لتحقيق هذا الهدف اهمها :

١ - خفض فوائد القروض البنكيه علي المشروعات الصناعيه وخاصه تمويل الأصول الثابته .

٢ - اعادة النظر في العبء الضريبي والرسوم والتأمينات بصفه عامه :

٢/١ - تخفيض معدلات الضرائب المباشره اذ انها عاليه جداً بما يمثل عبئاً علي الأرباح يساعد علي الأحجام عن التوسع وزياده في التكاليف تقلل من مقدرة المنتج المحلي علي المنافسه .

٢/٢ - الغاء رسم تنمية الموارد الذي فرض سنة ١٩٨٤ لظروف خاصه والذي يعتبر نوعاً من الضرائب وليس رسوماً خاصه في ظل العمل بقانون الضريبه الموحده

٢/٣ - الغاء الرسوم علي تعدد مرات البيع بما يساعد علي انتعاش الإقتصاد من خلال تيسير انتقال الموارد وتعظيم المقدره علي انسياب الموارد بين الأفراد والقطاعات بسهوله ومرونه .

٢/٤ - إعادة النظر في نظم التأمينات الإجتماعيه بحيث تفتح المجال للصبيه للتعليم وتشجيع الورش علي استيعاب الصبيه والمتمرنين لديهم والنظر الي هذا العمل علي انه اداء لواجب وطني لايحمل بأعباء تأمينيه تدفع الحرفي الي الحرص علي التخلص من الصبيه والمتمرنين ومن ثم تحرم البلاد من مدرسة حقيقيه لتدريب الحرفيين هي في مسيس الحاجه اليها .

٢/٥ - دراسة الأسباب الحقيقيه وراء التهرب الضريبي والإستفاده بنتائجهافي تصويب المسار

٣ - مراجعة اسعار الطاقه بحيث تقل معدلات الأسعار بزيادة الأستهلاك (الأخذ بفكرة كبار المستهلكين)

٤ - الأستمرار في مراجعة وتعديل الرسوم الجمركيه وصولاً الي التوازن الأمثل بين الرسوم المفروضه علي مستلزمات ووسائل الإنتاج وتلك المفروضه علي السلع والمنتجات المستورده للمستهلكين في ظل التحديات القائمه .

ثانياً : الإستثمار في البشر

البشر اساس انطلاق وتقدم المجتمع اذاماأحسن اعداده واستغلال طاقاته وقدراته ويجب :

١ -الأرتفاع بقيمة الإنسان واحتياجاته وتدريبه وتأهيله .

٢ - تهيئة البيئه وظروف العمل المناسبه .

٣ - ابراز عوامل النجاح والنجوم الجدد في المجالات المختلفه .

٤ - تدعيم قيم عمل جديده وثقافه جديده مثل احترام الوقت واحترام البعض وابراز النجاحات ، والعمل الجماعي والتعامل مع المؤسسات الأجنبيه .

٥ - اسخدام معايير دوليه في قياس التأهيل والنجاح .

الأستثمار في البشر يجب ان يكون محور اهتمام جميع المديرين .

ثالثاً : تعظيم دور البحث العلمي

للبحث العلمي دور كبير في تطوير الحياه علي ارض مصر . لذا يجب :

١ - تخصيص ميزانيات مناسبه للبحث العلمي

٢ - العمل علي زيادة الوعي بأهمية البحث العلمي .

٣ - اسهام الدوله والمؤسسات الإنتاجيه في دعم الجامعات ومراكز البحوث دعماً يناسب دور ه المنشور من خلال اطار تنظيمي يتم تحديده بالتعاون المشترك بين اتحاد

الصناعات والمجلس الأعلي للجامعات ووزارة البحث العلمي .

٤ - اعداد فريق من المتخصصين في الإعلام عن البحث العلمي وتسويق البحوث العلميه لمساعدة الجهات المستفيده في التعرف علي حاجاتها البحثيه .

رابعاً : تعظيم دور الصناعات الصغيره

الصناعات الصغيره هي العصب الرئيسي للتقدم والنمو السريع وهي في مصر في مسيس الحاجه لإعادة تأهيلها وتطويرها وحل مشكلاتها بتعظيم دورها في دعم جهود التنميه ... يجب أن تسود تلك الصناعات مفاهيم انظمة الإنتاج المنظمه والمبرمجه ومراقبة الجوده وتأكيدها وأن تكون الإداره الحديثه من سماتها الأساسيه .

ويمكن للدوله دعم الصناعات الصغيره من خلال :

١ - الدعم المالي

٢ - توفير قاعدة بيانات

٣ - العمل علي رفع مستوي العماله فنياً ومهنياً .

٤ - المعاونه في أنشطة التسويق (محلياً ودولياً)

٥ - الدعم الفني .

٦ - دعم التنسيق لتصير اكثر اندماجاً مع المؤسسات الكبري المتطوره

خامساً : تطوير قوانين العمل

لتناسب واقع التغير الحالي والمستقبلي ولتتفق مع التحول من الأقتصاد الموجه الي الأقتصاد الحر

لم يعد ممكناً تشجيع القطاع الخاص علي الإستثمار مع زيادة توفير فرص العمل إلا إذا روعيت مصالحه بنفس الدرجه التي تراعي فيها مصالح الطبقه العامله .

إننا بحاجه الي قوانين عمل جديده تتوازن فيها المصلحه القوميه العامه التي تتمثل في مكافحة البطاله عن طريق تشغيل الأيدي العامله مع المصلحه الخاصه الراميه الي خفض

التكلفه مع الالتزام بالإرتقاء بالجوده والأنضباط الصناعي .

ويمكن لقانون العمل الجديد ان يشترط حداً ادني للأجور والمزايا الإجتماعيه ويترك كل ماهو خلاف ذلك لأتفاقيات العمل بالتفاهم والتفاوض بين اصحاب العمل والعمال.

سادساً : تهيئة مناخ الأستثمار في مصر

يعتمد علي تهيئة مناخ الأستثمار في مصرعلي عدة اجراءات تنظيميه وتشريعيه هي :

١ - الإجراءات التنظيميه وتعتمد علي إعادة النظر في اهداف الهيئه العامه للإستثمار مثل قيام الدوله بتوفير المباني والمنشأت الصناعيه وانشاء اليه للتحكيم في الخلافات التي تقع بين المستثمر وقطاعات الدوله ، واصدار نشره دوريه توضح البيانات والإحصائيات الرسميه المتعلقه بإقتصاديات الدوله ، وايضاً قيام هيئة سوق المال بإصدار نشره دوريه تتناول حركة سوق المال وبورصة الأوراق الماليه واسعارالأسهم والسندات .

٢ - الإجراءات التشريعيه وتتلخص في تعديل بعض التشريعات التي لها تأثير سلبي مثل الغاء ضريبة رسم الدمغه النسبيه ومد سنوات الإعفاء الضريبي للمشروعات التي تحقق خساره واعفاء الأرباح الرأسماليه الناتجه عن اعادة تقييم الأصول من الخضوع للضريبه .

سابعاً : تعظيم حجم الصادرات

من خلال مايلي :

أولاً : اعتماد مجموعه من المواصفات القياسيه المصريه ، يتبني اتحاد الصناعات المصريه لفكرة الإعتراف بها لدي مجموعة الدول الأوروبيه والولايات المتحده الأمريكيه .

ويقترح البدء بمجموعه السلع والمواصفات القياسيه المصريه التاليه :

- اجهزة اطفاء الحريق (١٩٩٢/٧٣٤ ، ١٩٩٠/١٤٩٤ ، ١٩٩٠/١٨٧١)

- السيراميك (٢٧٠ ، ١٩٨٨/٢٧١ ، ١٩٩٠/٢٩٣)

- منتجات الألومنيوم وسبائكه (١٧٥١ ، ١٧٥٢/١٩٨٩)

- أجهزة التكييف والتبريد والسخانات والغسالات (٣٧٨/١٩٨٥ ، ١٤٩٨/١٩٨٥ ، ٢٠٨٨ ، ٢٠٨٩ ، ٢٠٩٠/١٩٩٢)

ثانياً: إنشاء تمثيل دائم للصناعات المصريه في بعض العواصم الأمريكيه والأوروبيه والأفريقيه كفكره يتبناها اتحاد الصناعات المصريه ويتمويل تشارك فيه الدوله .

هذا التمثيل يساعد في :

أ - توفير البيانات والمعلومات الفنيه والسعريه وجميع متطلبات واتجاهات السوق

ب - إقامة معارض .

ثالثاً : إنشاء لجنة دائمة بإتحاد الصناعات المصريه وللمعارض الدوليه تختص بالتعريف بالمعارض وتقديم الخبره والمعونه الفنيه التي تسهل للأعضاء - خصوصاً ما يتعلق بالصناعات الصغيره - للإشتراك في هذه المعارض بصوره لائقه .

دكتور مهندس / نادر رياض